

تقرير

تحذير عون من التمديد لقهوجي
لا يسقط الحكومة

نبيه بري أو حزب الله على خيار عون بفتح هذه المعركة أو تأييد وصول روكز إلى قيادة الجيش. ومن غير الوارد، بالنسبة إلى بري والحزب اليوم، إسقاط الحكومة في ظل الاوضاع التي تشهدها المنطقة، وخصوصاً على خط التوتر السني - الشيعي الإقليمي من جهة والحوار الدائر بينهما في لبنان من جهة أخرى. ولا يبدو الحزب اليوم ميلاً إلى المغامرة في زعزعة وضع الجيش، واحتمال حدوث فراغ في قيادته، وهو على أهبة خوض معارك حدودية قد ترتد على الداخل اللبناني.

وعلى افتراض أن بري والحزب أيدا عون في اقتراحه، فإن خروج وزراء 8 آذار مجتمعين لن يسقط الحكومة، رغم اختلاف الاجواء الداخلية جذرياً بين 2006 و2015، وتصدر الطرف الشيعي واجهة القرار السياسي الداخلي. وتذكيراً، فإن مفاوضات عسيرة جرت أثناء تأليف الحكومة حتى لا يكون الثلث الضامن مع اي طرف ولا يعطى الوزير الملك لأي من فريقي 8 و14. فوزراء قوى 8 آذار هم ثمانية وزراء، والوزير الشيعي الخامس هو من حصة سليمان، ولا يمكن أي عاقل أن يفترض ان الرئيس السابق سيقف الى جانب هذا الفريق او الى جانب عون. فحتى الآن لا يبدو الوزير عبد المطلب حناوي قابلاً لأن يكرر تجربة الوزير عدنان السيد حسين.

وهناك ملاحظة أساسية توردها هذه المصادر: هي ان كل ما سبق ذكره، يعني حالة واحدة هي ان يستبق عون اي قرار لوزير الدفاع بتأجيل تسريح قهوجي، فيلوح بالاستقالة او الاعتكاف. وفي كلتا الحالتين لن يكون لقراره هذا انعكاس مباشر على الحكومة. لكن ماذا لو اصدر مقبل قراره منفرداً، من دون العودة الى مجلس الوزراء؟ بحسب هذه الاوساط، إن أي خطوة قد يتخذها عون، بعد صدور قرار مقبل، حتى لو كانت من نوع الاعتكاف او حتى الاستقالة، لن يكون لها مردود فعلي، لأن ما كتب يكون قد كتب. فلا الحكومة ستطير وسيتمدد لقائد الجيش، فاي نتيجة ايجابية يمكن ان يحصدها عون آنذاك من خطوة من هذا النوع، اذا لم تكن عناصرها مكتملة؟

تربط الكتائب ووزراءها بقائد الجيش الحالي، ولا وزراء قوى 14 آذار يتضامنون بطبيعة الحال مع عون. أما الوزراء المحسوبون على الرئيس ميشال سليمان، ووزير الدفاع من ضمنهم، فمن «سابع المستحيلات» التضامن مع عون والوقوف معه، لأسباب معروفة تتعلق بالعلاقة بين الجنرالين السابقين، وكذلك لأن مقبل ينسج علاقة جيدة مع

حتى الآن لا يبدو
المردة والطاشناق
في وارد التضامن مع
عون في معركة
قيادة الجيش

قائد الجيش. اما احتمال تضامن وزراء قوى 8 آذار مع عون، فيكاد يكون في الوقت الراهن معدوماً، إذ لا تلوح في الأفق حالياً مؤشرات فعلية على موافقة الرئيس

اي نتيجة ايجابية يمكن ان يحصدها عون من الاعتكاف او الاستقالة؟ (هيثم الموسوي)



سليمان. استناداً الى ذلك، إن تلويح عون بإطاحة الحكومة لا يستقيم، لأسباب متقدمة أكثر من التي عرفتها حكومة السنيرة، بحسب هذه المصادر: أن حصة عون الفعلية في الحكومة ووزيران فحسب، هما جبران باسيل والياس ابو صعب. اما حصة كتل التغيير والإصلاح فتضم الى باسيل وابو صعب، وزير المردة روني عريجي ووزير الطاشناق ارتور نظريان. وحتى الآن، لا يبدو ان تيار المردة والطاشناق في وارد التضامن مع عون في معركة تغيير قائد الجيش، ليس اعتراضاً على العميد شامل روكز، وقد كان النائب سليمان فرنجية واضحاً في انحيازه إليه، بل لأسباب تتعلق بعدم تعيين قائد للجيش في غياب رئيس الجمهورية، ولاعتبار ان الوقت الراهن لا يتناسب مع خطوة من نوع افراغ المؤسسة العسكرية، اذا لم يحصل توافق على خلف لقهوجي. ولا يبدو الطرفان في موقع تهديد وضع الحكومة.

وتشير هذه المصادر الى ان احتمال اللجوء الى استقالة او اعتكاف وزيرى التيار الوطني الحر لا يؤثر على ميثاقية الحكومة، لأن وزيرين مسيحيين فقط من اصل 12 وزيراً مسيحياً، سيستقيلان. فلا وزراء الكتائب سيكونون معنيين بذلك، وخصوصاً أن علاقة وطيدة

هك يمكن أن
توصل مطالبه رئيس تكتل
التغيير والإصلاح العماد
ميشال عون بعدم التمديد
لقائد الجيش العماد جان
قهوجي الى تطير
الحكومة. ام ان ثمة اسباباً
موجبة تبقيها قائمة؟

هيام القيصفي

حين طرح رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون اقتراح تغيير قائد الجيش العماد جان قهوجي، جرى التداول - في تلميح مبطن - بان أي محاولة من وزير الدفاع سيمر مقبل لاتخاذ قرار منفرد بتأجيل تسريح قهوجي، وعدم طرح الموضوع على مجلس الوزراء، قد تؤدي إلى تطير الحكومة التي تملك حق تعيين قائد الجيش ولا تملك حق التمديد، أو تأخير التسريح، المحصور بوزير الدفاع. علماً بان أوساطاً وزارية متنوعة الاتجاهات كانت قد تحدثت عن إبلاغ عون حلفاءه وشركاءه في الحكومة أنه قد يطيح الحكومة إذا ما مدد لقهوجي.

لكن هل يمكن عون فعلاً إطاحة الحكومة؟ بغض النظر عن المبررات التي يعطيها عون لعدم التمديد لقائد الجيش، عملاً برفضه التمديد السابق والتمديد لمجلس النواب، تعيد مصادر سياسية مطلعة التذكير بما جرى حين أعلن الوزراء الشيعية مقاطعتهم لحكومة الرئيس فؤاد السنيرة في 12 كانون الاول 2006 لخلاف حول تمويل المحكمة الدولية ومن ثم إعلان استقلالهم مع الوزير الارثوذكسي يعقوب الصراف. لم تتمكن استقالة وزراء حزب الله وامل من إطاحة حكومة السنيرة التي تسلمت زمام الحكم بعد انتهاء ولاية الرئيس اميل لحود، وبقيت على قيد الحياة، الى ان وقعت احداث 7 ايار وما اعقبها من اتفاق الدوحة وانتخاب الرئيس ميشال

جلسة لانتخاب رئيس للجمهورية، علماً بأنه في مؤتمره الأخير وجه اتهامات حادة لإيران أكثر مما تحدثت عن رئاسة الجمهورية. وذكّرت المصادر بأن «سيارات البث المباشر التابعة للتلفزيون كانت تنقل دائماً مباشرة فعاليات السفارة السعودية، حتى في ما يتعلق بتوزيع مساعدات إغاثية».

أما في ما يتعلق بإثارة جريج الموضوع من ناحية الاتصال بـ«الإخبارية السورية»، فأشارت المصادر إلى أنه «لا توجد مقاطعة إعلامية لبنانية لسوريا. وكل القنوات التلفزيونية تبث الصور التي تنقلها القنوات الرسمية السورية التي لها الحق الحصري في نقل صور المسؤولين السوريين».

بدره، استغرب مسؤول العلاقات الإعلامية في حزب الله محمد عفيف «تكبير الأمر»، مشيراً في اتصال مع «الأخبار» إلى أن «تلفزيون لبنان هو تلفزيون كل اللبنانيين، وينبغي أن يكون متوازناً. وبث المقابلة هو جزء بسيط من عملية تحقيق التوازن». وأكد أنه زار مدير عام التلفزيون طلال المقدسي وأثار معه التغطية الإعلامية المنحازة للتلفزيون، و«قدمنا له لألحة طويلة من التغطيات غير المتوازنة للأحداث، وطلبنا منه أن يكون التلفزيون أكثر عدالة. لكن هذا جرى قبل فترة طويلة من قرار إعطاء السيد نصرالله مقابلة للتلفزيون السوري، وحتى قبل العدوان على اليمن». وراى أن إثارة السفير السعودي الأمر «دليل على غيظ السعوديين من أي انتقاد في أي مكان في العالم يكشف جرائم عدوانهم. الأمر لا يتعلق بالأخبار السورية ولا بأصل بث مقابلة السيد نصرالله، بل يتعلق أساساً بالكلام الذي قيل عن السعودية».

وفي الوقت الذي تحدثت فيه بعض وسائل الإعلام عن نية وزير العمل سجعان قرني طرح المسألة اليوم في جلسة مجلس الوزراء، أكد قرني لـ«الأخبار» أنه «ليس في وارد فتح الموضوع، وهو ليس من اختصاصه، وهذا الأمر محض افتراء». كذلك أكد جريج أن «الموضوع انتهى، ولا أعتقد أن أحداً سيفتح الموضوع اليوم خلال الجلسة».

(الأخبار)

تقرير

السائقون المخطوفون: تهديدات بالقتل ولا تحرك رسمياً

عليهم بتغيير مكان التسليم رغم المخاطر المحدقة، خوفاً من احتمال تدهور الوضع وتحميلهم المسؤولية من قبل الأهالي». وفي موازاة ذلك، تستغرب المصادر عدم إيلاء قضية السائقين المخطوفين الاهتمام الكافي من قبل الجهات الرسمية. كاشفة أن أهالي المخطوفين شكروا والاتات لم يتلقوا أي اتصال من أي جهة سياسية بعد، باستثناء متابعة رئيس فرع استخبارات البقاع العميد عبدالسلام سمحات ورئيس شعبة الأمن القومي في الأمن العام في البقاع المقدم جمال الجاروش اللذين ينسقان مع اتحاد العشائر العربية.

تجدر الإشارة إلى أن الشاحنات العائدة للبنانيين، التي كانت مركونة في السوق الحرة على معبر نصيب الحدودي، تمت سرقتها، علماً بأنه تم الاتفاق على إعادة تسليمها إلى أصحابها خلال ثمان وأربعين ساعة.

منهم لتسليمه المخطوفين. وفي السياق نفسه، تشير المعلومات الى أن الأهالي كانوا ولا يزالون بصدد دفع الفدية المالية، غير أنه لا توجد ضمانات لالتزام الجهة الخاطفة بإطلاق المخطوفين. وتكشف المصادر أن رئيس اتحاد العشائر العربية جاسم العسكر الذي يقود ملف التفاوض بصدد التوجه إلى الأردن لمتابعة الملف من هناك، علماً بأن أحد كبار مشايخ العشائر الشيخ ناصر الحريري قديم من الرياض إلى عمان للعمل على إنهاء قضية المخطوفين الباقين، لا سيما أن من يتولى الوساطة ميدانياً مشايخ من العشائر السورية في مجلس القضاء الإسلامي التابع لحكمة العدل.

وتكشف المصادر أن «مشايخ من اتحاد العشائر ضد الخضوع لشروط الخاطفين بالمطلق، لكنهم غير قادرين على الوقوف في وجه الأهالي لمنعهم من دفع الفدية أو الإشارة

موجودون لدى فصيل يتبع له «الجيش الحر»، وأن الخاطفين يطالبون بفدية قدرها 100 ألف دولار لإطلاقهم. كذلك تشير المعلومات إلى أن التفاوض جار على تخفيض المبلغ، إلا أن المفاوضات تبدو معقدة نوعاً ما. وتنقل المصادر عن الجهة الخاطفة زعمها العثور على «صور لرايات حزب الله ولا(الأمين العام لحزب الله السيد حسن) نصرالله على الهواتف الخلوية للمخطوفين»، وبالتالي فإنهم يهددون ب«تصفيتها إن لم تُدفع الفدية». وفيما علمت «الأخبار» أن أحد الخاطفين اتصل بأهالي السائقين المخطوفين طالباً تسليم أموال الفدية في إحدى قرى محافظة السويداء، عاود أحد المفاوضات من اتحاد العشائر التواصل مع الجهة الخاطفة عارضاً تسليم المبلغ المالي في تركيا أو الأردن، بشرط أن يسلم المخطوفان إلى واحد من عشرة مشايخ عشائر سورية تتم تسميتهم، ولهم الحرية في اختيار واحد

رؤاوت مرتضى

لم يصل سائقو الشاحنات الستة المحررون إلى الأراضي اللبنانية بعد. ورغم أن وساطة اتحاد العشائر العربية أفضت إلى إطلاقهم ظهر أمس، إلا أن القصف الذي تتعرض له طريق العودة أعاق إمكانية إيصال السائقين الذين كانوا محتجزين لدى «جبهة النصر». وأفادت المعلومات أنه يتوقع أن يصل السائقون المحررون إلى الأراضي اللبنانية ظهر اليوم، بحسب ما أبلغ رئيس المحكمة الشرعية في حوران الشيخ أسامة البيتم الجهة المفاوضة. وقد سلم السائقون هواتفهم وتمكنوا من التواصل مع عائلاتهم في لبنان لطمانتهم. أما المخطوفان الآخران، حيدر شكري وحسن الآتات، اللذان ينتميان إلى الطائفة الشيعية، فبحسب المعلومات، لا يزال مصيرهما مجهولاً، علماً بأن المفاوضات يؤكدون أنهم

